الصباح الاقتصادية
12
العدد 2843 - السنة العاشرة
الإثنين 22 ذو القعدة 1438 - الموافق 14 أغسطس 2017
Monday 14 August 2017 - No.2843 - 10th Year

مُحققًا نموًا 3.1 في المئة مقارنة بنهاية العام السابق

الهاشل: 60442.9 مليون دينار...إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية في نهاية 2016

■ سعر صرف الدولار الأمريكي يرتفع مقابل الدينار بـ2.85 فلسا بنهاية السنة الماضية

محافظ البنك المركزي د. محمد يوسف الهاشل

البنك المركزي

■ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يرتفع 2.5 في المئة خلال 2016

أصدر بنك الكويت المركزي التقرير الاقتصادي لعام 2016، وهو الإصدار الخامس والأربعين ضمن سلسلة التقارير الاقتصادية التي يحرص بنك الكويت المركزي على إعدادها بصفة سنوية. ويتضمن التقرير الاقتصادي أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة المتعلقة بمختلف جوانب الأداء الاقتصادي لدولة الكويت، بالإضافة إلى ملحق يلخص أبرز المؤشرات الاقتصادية الواردة في التقرير. وبهذه المناسبة، أوضح محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل في تصريح صحفي بأن التقرير الاقتصادي لعام 2016 قد جاء في ستة أجزاء رئيسية، بحيث يتناول كل منها موضوعًا رئيسيًا بالقدر المناسب من الشمول.

ويتناول التقرير الاقتصادي لعام 2016 في جزئه الأول الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكويتي خلال عام 2016، حيث تشير التقديرات إلى ارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2016، ليبلغ نحو 2.5% مقارنة بنحو 1.8% خلال العام السابق، وذلك نتيجة لارتفاع معدل النمو في كل من الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي بنحو 1.9%، والناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية خلال عام 2016 بنحو 3.2% مقارنة بالعام السابق. من جانب آخر، بلغ معدل التضخم السنوي مُقاسًا بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في دولة الكويت خلال عام 2016 نحو 3.2% مقابل نحو 3.3% خلال العام السابق. والمبادرات الإحصاءات المتوافرة أيضا إلى نمو أعداد السكان الكويتيين بنسبة 2.3% خلال عام 2016 مقابل نحو 2.5% خلال العام السابق، في حين ارتفع عدد السكان غير الكويتيين بمعدل 4.8% خلال عام 2016 مقارنة بنحو 4.1% خلال العام السابق. وبموازاة ذلك، بلغ معدل نمو جملة أعداد القوى العاملة في دولة الكويت نحو 4.1% خلال عام 2016. في حين بلغ معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتية نحو 2.6% خلال ذلك العام.

ويستعرض التقرير في الجزء الثاني منه التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط بنك الكويت المركزي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية، وذلك من خلال عرض أهم التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام 2016، إضافة إلى أبرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية خلال العام المذكور. وفي هذا الصدد، تشير البيانات إلى استمرار محافظة سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية على استقراره النسبي خلال عام 2016، وذلك في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت. وعلى وجه التحديد، ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بما قيمته 2.85 فلسًا ومعدله 0.94% بنهاية عام 2016. من جانب آخر، تسارعت وتيرة النمو في كل من عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) ليبلغ ما نسبته 3.1% بنهاية عام 2016، وارصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية ليبلغ ما نسبته 2.8% في نهاية العام المذكور. وفي ظل تطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، واستمرار الزيادة في مستويات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى، أجرى بنك الكويت المركزي زيادة في سعر الخصم لديه بمقدار 0.25 نقطة مئوية في شهر ديسمبر 2016 ليصل إلى 2.5%. إضافة إلى ذلك، واصل بنك الكويت المركزي جهوده في تنظيم مستويات السيولة المحلية خلال عام 2016، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة لديه ومن أبرزها نظام قبول الودائع من البنوك المحلية، بالإضافة إلى سندات بنك الكويت المركزي وإدارة إصدارات أدوات الدين العام نيابة عن وزارة المالية.

وفي مجال الإشراف والرقابة المصرفية، فقد واصل بنك الكويت المركزي خلال عام 2016 جهود الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي لتعزيز متانة الأوضاع المالية لوحدات ذلك القطاع وترسيخ أجواء الاستقرار المالي من خلال تكثيف الجهود الإشرافية والرقابية على النحو الذي يعزز قدرة وحدات القطاع على القيام بدورها المحوري في نمو وتطور الاقتصاد الوطني.

وتناول التقرير الاقتصادي في الجزء الثالث منه تطور المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي المحلي في ضوء ما تبرزه البيانات المالية المجمّعة لمختلف مجموعات الوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي من بنوك محلية، وشركات تمويل، وشركات الصرافة. وفي هذا الإطار، بلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نحو 60442.9 مليون دينار في نهاية عام 2016، محققًا بذلك نموًا معدله نحو 3.1% مقارنة بمستواه بنهاية العام السابق. وكذلك ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته بنحو 186.5 مليون دينار في نهاية عام 2016 وبارتفاع بلغت نسبته 21.3% عن مستواه في نهاية العام السابق، في حين بلغ إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية ما قيمته نحو 8165.4 مليون دينار بنهاية عام 2016 بتراجع بلغت نسبته 18.4% عن مستواه في نهاية عام 2015.

ويتناول الجزء الرابع من التقرير تطورات أوضاع المالية العامة للدولة، حيث سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية 2016/15 عجزًا فعليًا بلغت قيمته نحو 4611.9 مليون دينار بعد 16 سنة من تحقيق الفوائض، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

ويستعرض الجزء الخامس من التقرير تطورات أوضاع العلاقات التجارية والمالية لدولة الكويت مع الاقتصادات الأخرى، وذلك كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام 2016، حيث شهد الفائض المحقق في الميزان السلعي تراجعًا خلال عام 2016 بما قيمته 2321.5 مليون دينار ونسبته 27.6% ليصل إلى نحو 6075.0 مليون دينار مقارنة بنحو 8396.5 مليون دينار خلال العام السابق. ويُعزى ذلك في الأساس إلى تراجع قيمة الصادرات النفطية على إثر التراجع الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية. وبذلك سجل الحساب الجاري عجزًا بلغت قيمته نحو 1510.5 ملايين دينار (وبما يمثل نحو 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية المقدر من خلال صندوق النقد الدولي لعام 2016). وقد حقق الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2016 فائضا كليًا بلغت قيمته نحو 960.1 مليون دينار.

أما الجزء السادس والأخير من التقرير الاقتصادي الصادر عن بنك الكويت المركزي، فيرصد تطورات النشاط في أداء بورصة الكويت خلال عام 2016، وذلك من خلال مؤشرات التداول الرئيسية، وحركة الأسعار، والعوامل المؤثرة في أداء ذلك السوق. وفي هذا الإطار، فقد أقفل المؤشر العام للأسعار في بورصة الكويت على ارتفاع بنسبة 2.37% في نهاية عام 2016 مقارنة بإقفال عام 2015، بينما سجّل المؤشر الوزني للسوق تراجعًا طفيفًا بنحو 0.42% في نهاية عام 2016 مقارنة بإقفال عام 2015.

واختتم محافظ بنك الكويت المركزي تصريحه بالإشارة إلى انه يُمكن الحصول على نسخة من التقرير الاقتصادي لعام 2016 الذي أصدره بنك الكويت المركزي من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي على شبكة الإنترنت.

البورصة تستهل الأسبوع بارتفاع مؤشراتها الثلاثة

استهلت بورصة الكويت تداولات الأسبوع أمس الأحد بارتفاع مؤشراتها الثلاثة واستمرار عمليات الشراء على الأسهم القيادية وتراجع طفيف في القيمة المتداولة مقارنة بختام جلسات الأسبوع الماضي.

وتراجعت السيولة أمس مقارنة بجلسة الخميس الماضي إذ انهى السوق الجلسة بقيمة تداول بلغت 16,4 مليون دينار (نحو 54,2 مليون دولار) مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة التي بلغت قيمة تداولاتها 19,4 مليون دينار (نحو 64,2 مليون دولار) من جراء حالة الحذر والتروي لدى المتداولين.

ولا تزال المضاربات على الاسهم الصغيرة غائبة مع الاصرار على الاسهم القيادية لاسيما عمليات الشراء خصوصا على سهم (زين) للاتصالات الذي اعلن عن صفقة مؤثرة في الجلسة السابقة وسهم (بيتك) بدون اسباب معروفة.

وتابع المتداولون اعلان ارباح (اولى وقود) للنصف الاول من العام الحالي إذ حققت الشركة ارباحا قدرها 2,85 مليون دينار (نحو 9,42 مليون دولار) بارتفاع نسبته 21 في المئة عن نفس الفترة من العام الماضي.

كما تابع المتداولون اعلان الشركات الموقوفة عن التداول واعلان اجتماع الشركات لاعتماد بياناتها المالية للنصف الاول من العام الحالي.

وتصدر قطاع (تأمين) ابرز الارتفاعات أمس بنحو 24,3 في المئة مدعوما بارتفاع عدة أسهم من القطاع ذاته في حين تصدر قطاع (تكنولوجيا) تراجعات أمس بنحو 32,3 في المئة بضغط هبوط عدة أسهم من القطاع ذاته.

وكانت شركات (زين) و(وطني) و(بيتك) و(الامتياز) و(هيومن سوفت) و(اهلي متحد) الأكثر تداولا في حين كانت شركات (امتيازات) و(استهلاكية) و(كويت ت) و(خليج ت) و(ك تلفزيوني) و(كفيك) الأكثر ارتفاعا.

واقفل السوق بارتفاع المؤشرات الرئيسية بواقع 1,1 نقطة للسعري والوزني و(كويت 15) بواقع 2,58 و5,99 نقطة على التوالي بكمية تداول بلغت 1,74 مليون سهم تمت عبر 3538 صفقة.

ارتفاع جماعي لمؤشرات البورصة

«سبائك»: الذهب يرتفع إلى 1291 دولاراً للأونصة نهاية الأسبوع الماضي

الذهب يواصل تحقيق المكاسب

قالت شركة سبائك الكويت لتجارة المعادن الثمينة إن الذهب انهى تداولات الاسبوع الماضي عند مستوى 1291 دولارا للاونصة في بورصة (نيوميكس نيويورك) مرتفعا بواقع 32 دولارا عن سعر الافتتاح الاسبوعي.

واوضحت الشركة في تقريرها الاسبوعي الصادر امس الاحد ان الذهب حقق من بداية العام مكاسبه من استمرار ضعف الدولار وتراجع توقعات رفع الفائدة خلال سبتمبر المقبل مما يجعل توقعات صعود اسعار الذهب هو السيناريو الاقرب.

واضافت ان الذهب حقق ارتفاعات بلغت ما نسبته 12,5 في المئة وذلك بفعل المخاوف الجيوسياسية وحالة عدم اليقين بالاسواق العالمية مشيرة الى ان استمرار الوضع الحالي سيرفع هذه النسبة الى 15 في المئة مع استقرار الاونصة فوق مستوى 1300 دولار للاونصة.

وذكرت بان الرهان على هبوط الاسعار الايام المقبلة مبني على هدوء التوترات السياسية من جانب وعلى عمليات التصحيح وجني الارباح من جانب آخر حيث سيكون في نطاق محدود ولن يبتعد كثير عن مستوى 1275 دولار للاونصة او مستوى 1265 دولار للاونصة بسبب ضعف توقعات انتعاش الدولار وارتفاع قيمته خلال الفترة المقبلة.

وعن تعاملات الفضة قالت (سبائك) انها كانت اكثر حدة في حركتها وسابقت الذهب في الصعود لترتفع بنسبة 6 في المئة خلال الاسبوع الماضي فقط لتستقر اونصة الفضة فوق الحاجز النفسي ل 17 دولار.

واشادت بان الفضة تاثرت بنفس مؤثرات الذهب في الاسبوع الماضي وكانت سلعة ملاذ آمن ضد التوترات الجيوسياسية حيث ادت التداولات الالكترونية من حدة ارتفاعها لتدفع الاونصة الى ملامسة مقاومة 20ر17 دولار.

واضافت الشركة بان باقي المعادن الثمينة سايرت الذهب والفضة في الصعود كملاذات آمن ليزيد الطلب عليها مع التوترات السياسية حيث حقق البلاتنيوم 21 دولار صعودا بعد ما اقفل على مستو 988 دولار للاونصة وبالمثل حقق البلاديوم 25 دولارا و اقفل على مستوى 894 دولار للاونصة.

وبالنسبة للاسواق المحلية قالت الشركة ان الاسواق تفاعلت مع حركة صعود الذهب في بداية الاسبوع إذ زادت عمليات الشراء العكسي من العملاء يوم الجمعة ليصل كليو الذهب الخام الى مستوى 12ر5 الف دينار كويتي (نحو 41ر3 الف دولار امريكي) بفارق 200 دينار كويتي (نحو 661 دولار امريكي) عن اسعار بداية الاسبوع.

«الصالحية العقارية» تحقق 7.9 ملايين دينار أرباحاً صافية بالنصف الأول

اعلنت شركة الصالحية العقارية الكويتية تحقيقها 7,9 مليون دينار كويتي (نحو 26,1 مليون دولار امريكي) ارباحا صافية بالنصف الاول من العام الحالي بربحية قدرها 16ر1 فلس للسهم وارتفاع نسبته 39ر3 في المئة مقارنة بارباح الفترة المماثلة من 2016.

وقالت الشركة في بيان على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت امس الاحد ان إجمالي حقوق المساهمين بلغ خلال النصف الاول من العام الحالي 137ر2 مليون دينار (نحو 453ر8 مليون دولار) مقارنة بـ135ر2 مليون دينار (نحو 447ر2 مليون دولار) للفترة المماثلة من العام الماضي.

واضافت ان إجمالي الموجودات بلغ 289 مليون دينار (نحو 956 مليون دولار) في حين بلغت المطلوبات 149ر2 مليون دينار (نحو 493ر5 مليون دولار) خلال النصف الاول من 2017 مقارنة بإجمالي مطلوبات بلغ 135ر2 مليون دينار (نحو 447ر2 مليون دولار) في الفترة المماثلة من 2016.

تاسست (الصالحية العقارية) عام 1974 وادرجت في بورصة الكويت عام 1984 براسمال مدفوع بلغ 51ر2 مليون دينار (نحو 169ر3 مليون دولار) وتقوم الشركة بشراء وبيع الاراضي والعقارات وايجارها واستثجارها داخل الكويت وخارجها واقامة المباني والمشاريع العقارية وصيانتها واقامة الاسواق التجارية ومراكز التسلية والمرافق السياحية وبناء المساكن الخاصة والعامة وتاجيرها وبيعها.

«نفط الكويت» تطلق مشروع تعزيز الاستخراج بالحقن الكيميائي

قالت شركة نفط الكويت بانها بدات بتشغيل اول تطبيق ميداني للتعزيز استخراج النفط باستخدام تقنية الحقن الكيميائي في المنطقة والتي تمثل إنجازا جديدا على المستوى الإقليمي.

وأوضح الرئيس التنفيذي للشركة جمال جعفر في تصريح صحفي ان هذا المشروع يتم تنفيذه في مكمن (صابرية مودود) بشمال الكويت كاشفا عن انه يعتبر المشروع الأول من نوعه في مكمن كربوني على مستوى الشرق الأوسط.

واضاف بان المشروع يهدف إلى تعزيز وإنماء الاحتياطيات النفطية لدولة الكويت فضلا عن دفع عجلة الإنتاج لتحقيق الأهداف الطموحة بعيدة المدى للقطاع النفطي الكويتي.

وبين جعفر ان استخراج النفط يمر بمراحل متعددة هي الاستخراج الأولي الذي يعتمد على الضغط الذاتي في المكمن لنقل النفط بشكل طبيعي ومن ثم الاستخراج الثانوي الذي يعتمد على زيادة ضغط المكمن عبر تقنية الحقن بالمياه فيما تتمثل المرحلة الثالثة بالاستخراج المعزز للنفط والذي يندرج تحته ثلاث تقنيات رئيسية هي الاستخراج الحراري والاستخراج عن طريق حقن الغاز والاستخراج عن طريق الحقن الكيميائي.

وأكد على ان مكامن شركة نفط الكويت ما زالت في طور الاستخراج الأولي فيما بعضها الأخر في مرحلة الاستخراج الثانوي مبينا ان تطبيقات الاستخراج المعزز للنفط الجاري تقييمها في الوقت الراهن تعد خطوة استباقية لاستشراف المستقبل وضمان الانتقال السلس والتكامل بين مراحل استخراج النفط المختلفة.